

## واقع واستراتيجيات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لتجارب بعض الدول العربية

أ. مفتي محمد البشير  
جامعة محمد بوقرة بومرداس

### الملخص:

أهتم الكثير من الاقتصاديين بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً في العقدين الأخيرين وذلك لما يوفره من مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة سواء بالنسبة للدول المصدرة له والدول المضيفة له على حد سواء، والدول العربية باعتبارها قطعة لا تتجزأ من هذا العالم، وما تعانيه من ظروف اقتصادية قاسية خاصة في هذه السنوات الأخيرة، وما تشهده على الساحة السياسية من عدم استقرار مما ينعكس سلباً على الحالة الاقتصادية لهذه الدول كتهور وانكماش وضعف موازين مدفوعاتها، وضعف ادخاراتها المحلية، الأمر الذي يحتم عليها البحث عن وسائل تمويل أكثر أماناً وأكثر فاعلية، لذلك كانت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي كبيرة وملحة وذلك لسوء إدارة مواردها. من هذا المنطلق كان لزاماً على الدول العربية السعي جاهدة لأن تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لما يتوفر فيه من مزايا تخدم اقتصاديات هذه الدول على المدى الطويل. والدول العربية من الدول التي لديها عوامل من شأنها أن تجلب رؤوس أموال جد ضخمة لما تتميز به من موارد طبيعية وطاقوية هائلة ويد عاملة شابة ورخيصة بالإضافة على توقعها الجغرافي الذي يربط بين جل القارات .

## مقدمة :

تتمثل أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كونها وسيلة تمويل فعالة في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية. أما إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول فقط على موارد مالية فستكون أهميته ذات أثر محدود. ومن هنا تأتي أهمية السياسة الاستثمارية للدولة وأهمية أن تكون هذه السياسة جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية، وضمن إستراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، وليس سياسة محدودة الأهداف متواضعة تنحصر في توفير الموارد المالية، على الرغم من أهميتها .

يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن أدوات التمويل الأخرى خلال السنوات الماضية، أي أنه فاق في الأهمية التمويل عن طريق القروض التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية أو المساعدات الرسمية للتنمية، ويوجد نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر الأول يطلق عليه اسم المشاريع الجديدة والثاني اسم الاندماج والافتناء .

يعتبر النمو المتزايد لتدفقات هذا النوع من تدفقات رؤوس الأموال أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي. حيث حققت هذه التدفقات معدلات نمو أكبر من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت ولا زالت إلى الدول المتقدمة، غير أن الدول النامية شهدت هي الأخرى زيادة معتبرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجهة إليها منذ التسعينات حتى وصلت إلى 49% من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2009م. هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، والآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات على هذه الاقتصاديات.

## اشكالية البحث :

لقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عام 2007م، 4,72مليار دولار، وبنسبة نمو قدرها 17 في المائة مقارنة بعام 2006م. وإذا نظرنا إلى حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التدفق العالمي نجد أن حصة الدول العربية انخفضت من 4,4 في المائة إلى 9,3 في المائة. كذلك انخفضت حصة الدول العربية كنسبة من إجمالي التدفقات الداخلة للدول النامية من 15 في المائة عام 2006م لتصبح 5,14 في المائة بنهاية 2007م. وما زالت الدول العربية المصدرة للنفط تأتي على رأس قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في السنوات القليلة الماضية والتي أصبحت تأتي ثمارها. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربياً حيث وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 3,24 مليار دولار في عام 2007م، بزيادة قدرها 33 في المائة عن العام 2006م<sup>(1)</sup>. لهذا سنتناول في

هذه الورقة البحثية إشكالية واقع توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية و ما هي عوامل الجذب لديها وآثاره المتوقعة على اقتصادياتها ؟

### هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية، من خلال ما يلي:-  
- دراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة (2003-2010).  
- التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطور أهميته النسبية خلال الفترة (2003-2010).

- اقتراح بعض الإجراءات و السياسات التي من شأنها أن تساعد في جذب وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

### هيكل البحث :

للإجابة عن إشكالية هذه البحث ارتأينا تقسيمه إلى عدة محاور تترتب على النحو التالي :  
المحور الأول : عرض الإطار المفاهيمي لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد تعريفه وأنواعه

المحور الثاني: التقسيم الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

المحور الثالث : أساليب جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

### المحور الأول : الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الريح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع.

وحسب تعريف الأونكتاد فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيئة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات<sup>(2)</sup>

وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها تضمن في أغلب الأحيان تبعية الفرع أو الشريك في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة، وخضوع عملية تنظيم الإنتاج والتوريد والتسويق، والمبيعات إلى مصالح الشركة الأم<sup>(3)</sup>.

### ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أهمها<sup>(4)</sup>:

#### 1- الاستثمار الخاص:

وهو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص أو الأفراد في أي دولة أو في أي مكان في العالم خارج بلادهم، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساساً في الاستثمار في القطاعات التي تتمتع بدرجة اقل من المخاطر ومن أهمها قطاعات المنتجات الأولية بالدول النامية خصوصاً بالقطاع النفطي.

#### 2- الاستثمار الثنائي:

يعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة علي أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، وقد ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويلاحظ أن هذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع.

#### 3- الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:

تشير بعض المؤشرات إلى أن الشركات المتعددة الجنسية مسؤولة عن أكثر من 80% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مستوي العالم ككل، وأصبحت المسيطر علي أغلب الصناعات التي تحتاج إلي تكنولوجيا متقدمة، مثل الحاسبات الإلكترونية والآلات والأجهزة الصناعية، إنتاج وتجهيز المواد الأولية والزراعية، إضافة إلى تواجدها بقوة في قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق

وكما هو معروف تتميز الشركات المتعددة الجنسية بتنوع وكبر حجم نشاطها الاستثماري وتمكنها من إنشاء العديد من الفروع في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية

### ثالثاً: المحددات البيئية للاستثمار الأجنبي:

رغم تعدد العوامل المحددة لقرار الاستثمار إلا أنها تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر . فإذا افترضنا جدلاً بأن هدف المستثمر هو الحصول على أعلى أرباح ممكنة من المشروع الاستثماري بالتالي نجد أن الأرباح تعتمد بصفة أساسية على الإيرادات المتوقعة من المشروع والتكاليف المحتملة لإنشاء وتشغيل ذلك المشروع<sup>(5)</sup> .

لقد استخدم الاقتصاديون معايير مختلفة لقياس ربحية المشروعات ، وتمثلت هذه المعايير فيما يعرف بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية ، ومعدل العائد الداخلي والكفاءة الحدية لرأس المال والكفاءة الحدية للاستثمار كل هذه المعايير تعكس مدى ربحية المشروع ، وهذه المعايير جميعها معايير اقتصادية بحتة ، فهي جزء من عوامل أخرى تشكل ما يعرف بمناخ الاستثمار والذي يتمثل بمجملة الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة رأس المال ، كما يعرف بأنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات ، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

يتضح مما سبق أن مناخ الاستثمار يعتمد بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيانات الاستثمار حيث تصنف إلى بيانات اقتصادية ومالية ، وبيانات قانونية وتشريعية وستناول أبرز هذه البيانات كما يأتي:

#### أ \_ البيئة الاقتصادية:

تمثل البيئة الاقتصادية بالموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والكفاءات والأيدي العاملة ذات التكلفة المنخفضة ، ينبغي أن يصاحب هذه الموارد أوضاع سياسية مستقرة والأداء الاقتصادي والمالي الكفوء أو حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة مثل مستوى التنمية الاقتصادية ، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ودرجة استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائد في السوق وتكاليف الإنتاج.

#### ب \_ البيئة القانونية والتشريعية:

تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار، ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، التي تنعكس سلباً على درجة شفافية

ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية و القوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار. (6)

أما المحددات الإدارية فتتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الاستثمار، كما تتأثر المحددات الإدارية بمدى توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار، ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار وقدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

أما المحددات المؤسسية فتتعلق بمدى وجود إصلاح مؤسسي، وعلى وجه الخصوص مدى منح الأولوية للنواحي القانونية و حماية حقوق الملكية والتنفيذ القانوني للعقود التجارية ، وإصلاح الائتمان وأسواق رأس المال ؛ و تعزيز سيادة القانون ؛ وتحسين كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير؛ وخفض الروتين الذي يواجه رجال الأعمال عادة عند تعاملهم مع المؤسسات الحكومية.

### ج \_ البيئة السياسية:

وتمثل النظام السياسي القائم في البلد ، فالمستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في البلد المستقر سياسيا ويوفر الحرية والكفالة لحقوق الإنسان لأن ذلك مطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار ، وذلك يضم وجود أجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لإنشاء المشاريع ، ومحاربة بيروقراطية الجهاز الحكومي والفساد المالي والعمل بشفافية ، بالإضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج الهادف لجذب الاستثمارات الأجنبية . إلا أن هذا الأمر لا يخلو من حدوث مخاطر سياسية مرتبطة بتغير البيئة السياسية أو نقض الحكومة لوعودها بعد تنفيذ الاستثمار، وتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية المتأثر بنطاق السوق وإمكانية اتساعه وخاصة في المناطق التي يتم فيها ترويج السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري.

بالإضافة إلى أن حدة المنافسة لها مخاطر عدة خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع المراد ترويجها إذ تتطلب تكاليف كبيرة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي . ولهذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة.

### المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية :

نتناول في هذا المبحث استعراضا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية، والتي عرفت إلى حد ما تطورا ملحوظا في تدفقاته وإن كانت غير كافية إذا أخذنا بعين الاعتبار صقف الطموحات التي تنشدها حكومات هذه الدول .

#### مصر :

بلغ إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 13200 مليون جنيه عام 2007 / 2008 مقابل 11053.2 مليون جنيه عام 2006/2007 بزيادة نسبتها 19.4% ، وتشير بيانات

النصف الأول من عام 2009/2008 إلى وصول صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 4030.2 مليون جنيه.<sup>(7)</sup>

وطبقاً لتصريحات وزير الاستثمار فقد بلغ الاستثمار الأجنبي نحو 8 مليار دولار عام 2009/2008 بزيادة نحو مليار دولار عما كان متوقعاً، وهذا يدل على جاذبية مناخ الاستثمار المصري.

• بلغت قيمة تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال المصدرة نحو 6400 مليون جنيه ممثلة نحو 48.5% من إجمالي صافي التدفقات عام 2007 / 2008 مقابل 5227.2 مليون جنيه ممثلة نحو 47.3% من إجمالي صافي التدفقات عام 2006/2007 بزيادة نسبتها 22.4%، بينما بلغت هذه القيمة نحو 880.9 مليون جنيه خلال النصف الأول من عام 2009/2008.

• بلغت قيمة الأصول والشركات لغير المقيمين نحو 2300 مليون جنيه ممثلة 17.4% من إجمالي صافي التدفقات عام 2007 / 2008 مقابل 2772.2 مليون جنيه ممثلة نحو 25.1% من إجمالي صافي التدفقات عام 2006/2007 بانخفاض نسبته ( 17% ) ، بينما بلغت هذه القيمة نحو 268.5 مليون جنيه خلال النصف الأول من عام 2009/2008.

• بلغت قيمة الاستثمارات العقارية نحو 400 مليون جنيه بزيادة نسبتها نحو 3.0% من إجمالي صافي التدفقات عام 2007 / 2008 مقابل 39 مليون جنيه ممثلة نحو 0.3% من إجمالي صافي التدفقات عام 2006/2007 بزيادة نسبتها 925.6% ، بينما بلغت هذه القيمة نحو 106.2 مليون جنيه خلال النصف الأول من عام 2009/2008.

• بلغت قيمة الاستثمارات في القطاع البترولي نحو 4100 مليون جنيه ممثلة 31.1% من إجمالي صافي التدفقات عام 2007 / 2008 مقابل 3014.8 مليون جنيه ممثلة 27.3% من إجمالي صافي التدفقات عام 2006/2007 بزيادة نسبتها 36%، بينما بلغت هذه القيمة نحو 2774.6 مليون جنيه خلال النصف الأول من عام 2009/2008.

### السودان

لقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والصناعي والخدمات من واقع دراسات الجدوى المقدمة وهي ليست أرقام استثمارية قليلة محققة أما الإحصاءات الخاصة بوزارة الطاقة والتعدين فقد تم الحصول عليها من الوزارة من واقع العقود المبرمة المنفذة وهي أكثر دقة وواقعية . أما القطاع الزراعي والحيواني هو الرائد في الاقتصاد القومي والذي يمثل ما بين 45% على 50% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لم يبل إلا نسبة ضئيلة جداً من الاستثمارات الأجنبية الوافدة 3.2% وذلك يرجع على عدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين الأجانب والإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها هذا القطاع من أراضي زراعية شاسعة وموارد مائية هائلة وثروة حيوانية كبيرة جداً وأيضاً القصور المتمثل في عدم تقديم القطاع بصورة جاذبة للمستثمرين الأجانب مع توضيح إمكانياته<sup>(8)</sup> .

أما القطاع الصناعي بلغت نسبة الاستثمارات فيه 2626 مليون دولار إلا أن المشروعات الصناعية التي تم ترخيصها لم تنفذ وهذا يرجع إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للصناعة إذ أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي ضعيفة لأنها تقل عن 10% . وفيما يتعلق بالقطاع الخدمات الاقتصادية فبلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية 6.7% وقد تم تنفيذ معظمها وذلك لطبيعة الاستثمارات في هذا القطاع لأنها سريعة العائد وقليلة المخاطر . وفي قطاع الطاقة والتعدين فبلغت الاستثمارات في النفط 2.803.30 مليون دولار وفي مجال التعدين 5.363.25 مليون دولار وقد أعطى برنامج استراتيجية التنمية القومية الشاملة 29 - 2000م اهتمام كبير بالاستثمار الأجنبي والمحلي وذلك لما يوفره هذا الاستثمار من إمكانيات مالية وإدارية وتنظيمية وتكنولوجية وتسويقية تسهم في توسيع قاعدة الاقتصاد وتلبية احتياجات السوق المحلي وتنمية الصادرات البترولية ورفع معدلات النمو ، وقد أدى نجاح البرامج الاقتصادية في الإعلام الأخيرة إلى الاستقرار الاقتصادي وجعل البيئة الاقتصادية أكثر ملائمة وتشجيعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البترول والتعدين والصناعة والزراعة والخدمات الاقتصادية وقد وصل حجم الاستثمار الكلي ما بين 20% إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة ، وقد حصل السودان على استثمارات بلغت 11% من إجمالي الاستثمارات الدولية في أفريقيا في عام 2003م وهذا يعكس تحسن البيئة الاقتصادية ومؤشراتها

### دول الخليج:

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج في العام 2010 بواقع 15,3 % لتصل إلى 39,8 مليار

دولار، وذلك للسنة الثانية على التوالي منذ نهاية الأزمة المالية الأخيرة.

يعتبر الحذر المسيطر على المستثمرين في فترة ما بعد الأزمة وتعليق أو إلغاء عدد من المشاريع الكبرى في كل من

السعودية وقطر من الأسباب التي أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج للسنة الثانية على التوالي من 23,3 مليار دولار في العام 2009 إلى 10,5 مليار دولار في العام 2010

إن مستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج يعتمد بشكل كبير على سعر النفط واستمرار فوائض الميزانية والأحداث الإقليمية وأداء الاقتصاد العالمي. وسيكون للأحداث الإقليمية في العام 2011 وللشكوك المتزايدة حول نمو الاقتصاد الأميركي وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تداعياتها السلبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في نشرته الاقتصادية الأخيرة أشار بنك قطر الدولي إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج تراجعت في العام 2010 للسنة الثانية على التوالي منذ نهاية الأزمة المالية إلى 39,8 مليار دولار، وذلك حسب تقرير الاستثمار العالمي للعام 2011 الصادر عن منظمة الأونكتاد. ولكن دول الخليج مازالت تساهم بأكثر من 60 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية<sup>(9)</sup>.

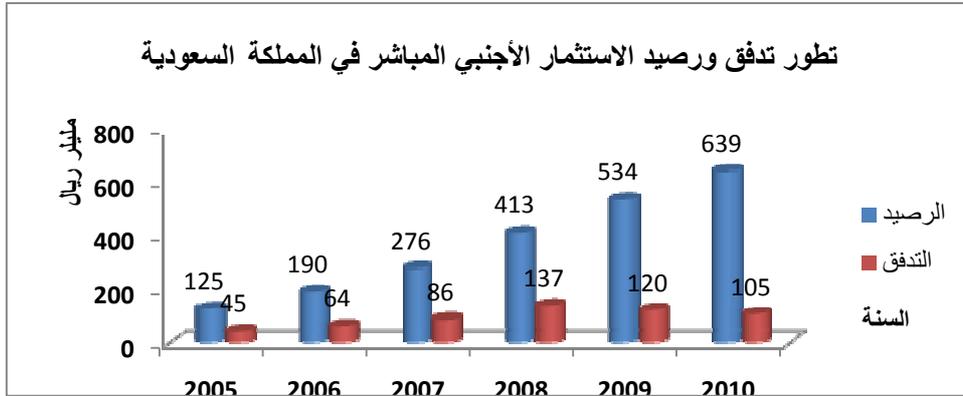
ورغم تحسن الأوضاع الاقتصادية في العام 2010 ، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة تراجعاً بواقع 15,3% مقارنة مع العام 2009 ومن العوامل الرئيسة المساهمة في هذا التراجع، استمرار الحذر لدى المستثمرين عقب الأزمة المالية، وتقييد الائتمان على القطاع الخاص، وتعليق أو إلغاء أو عدد من المشاريع الضخمة التي كانت حتى الآن وراء التدفقات الاستثمارية الكبيرة. وفي قطر، أدى اكتمال مشروع خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال لشركة قطر للغاز في العام 2010 إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطر بنحو 32% عن السنة السابقة.

### الكويت

كان تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الكويت متوقفاً نظراً إلى التدفقات المرتفعة وغير الاعتيادية البالغة 1,1 مليار دولار التي تلقتها في العام 2010 ، بسبب إعادة رسملة مؤسسة الخليج للاستثمار. وقد بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت على مدى العقد المنصرم تقريباً 313 مليون دولار سنوياً مقارنة مع 44 مليار دولار سنوياً في المتوسط خليجياً.

### السعودية

جاء انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية - الوجهة الأبرز تاريخياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخليج - بواقع 12,4% إلى 28,1 مليار دولار في العام 2010 نتيجة إلغاء أو تعليق بعض الشراكات والمشاريع مع مؤسسات أجنبية، مثل مشاريع البتروكيماويات بين شركة أرامكو السعودية وكونوكو فيليبس وداو للكيماويات والشكل الموالي<sup>(10)</sup> يوضح كل من تدفقات ورصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية



نستنتج من القراءة الأولية للشكل أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة الممتدة بين سنتي 2005 إلى 2008، حيث انتقل من 45 مليار ريال سعودي إلى 137 مليار ريال بنسبة زيادة 204%، ليشهد بعدها تراجعاً نسبياً، حيث وصلت التدفقات إلى 105 مليار ريال أي

بنسبة 23,35%، وهذا راجع بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي أدت بتعليق بعض المشاريع مع الشركات الأجنبية .

### المحور الثالث :أساليب جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

يتوجب على الدول العربية اتخاذ بعض الأساليب والإجراءات التي تعزز من وضعية مناخ الاستثمار ومن شأنها أن تحفز من دخول رؤوس أموال أجنبية إليها وفيما يلي بعض الإجراءات (11):

1 /ضرورة معاملة رأس المال العربي المستثمر في أي دولة عربية على أنه وطني، مع إعطائه بعض المزايا والحقوق الإضافية خاصة في قطاعات التنمية.

2/ضرورة توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي بين الدول العربية

3/المشروعات العربية المشتركة تلعب دورا فعالا في جذب الاستثمارات العربية البينية كما تساهم هذه الاستثمارات في توسيع الإنتاجية وتطويرها،

4/ضرورة توفير الحوافز والتسهيلات والضمانات القانونية كحماية الاستثمار ضد الأخطار غير التجارية وحق التعويض، وحق التملك وفض النزاعات وغيرها من التشريعات التي تخدم مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى التشريعات المالية كأداء السوق المالي وتحديث تشريعاتها، وحق المستثمر في إخراج عوائد الأرباح إلى بلده الأصلي، وإعفاء بعض المشاريع من الضرائب والرسوم الجمركية

5/ضرورة تطوير البنية التحتية اللازمة للاستثمار، مثل إنشاء الطرق والمواصلات والاتصالات والكهرباء والطاقة وغيرها من البنى التحتية التي من شأنها تسهيل عمل المستثمر

6/توفير المعلومة والشفافية عن طريق منح المستثمر بيانات اقتصادية واجتماعية وافية ودقيقة وموقوتة، وتحقيق درجة عالية من الشفافية في التعامل مع القرارات والسياسات والمفاوضات (12)

### النتائج والتوصيات :

1/يعتبر الوطن العربي أقل المناطق جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة

2/غالبية الاستثمارات الموجهة إلى الدول العربية لا تأخذ بعين الاعتبار تحقيق التنمية لديها بل تهتم فقط بجانب الأرباح

3/حل الاستثمارات المتجهة إلى الدول العربية تكون في قطاع الخدمات أما القطاعات المنتجة الأخرى التي من شأنها تحويل الاقتصاد العربي إلى اقتصاد منتج فهي قليلة جدا

4/تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول من حيث تدفقات هذا النوع من الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة

5/من أجل جذب المستثمر الأجنبي ينبغي أن يكون النظام القانوني نظاماً واضحاً يحمي كافة المستثمرين وأن تكون فرص التقاضي سهلة وبدون أتعاب مرهقة مادياً، كما يجب أن يكون النظام الضريبي عادلاً وأعباءه معقولة وإدارته حكيمة وأن تكون متغيراته سهلة التبوء وأن فرص قيام المشروعات ميسرة ومفتوحة للمستثمرين المحليين والأجانب دون تمييز أو حصر على الأقارب والمحسوبين على النظم السياسية

بغرض إضعاف الخصوم السياسيين وتدعيم المواليد مادياً ، فضلاً عن فرص الاستثمار وإجراءاته ينبغي أن لا تكون مرتبطة بالرشوة الرسوم العشوائية الغير مقننة ، مما يضعف العائد على الاستثمارات ويؤدي إلى فقدان الثقة في المناخ الاستثماري العام ، وأن تكون تكاليف الاستثمار لإقامة المشروعات في كل القطاعات الاقتصادية ويمثل الاستقرار أيضاً أهمية كبيرة لا تقل عن المناخ القانوني في تحقيق فرص النمو علماً بأن الدول التي تعرف بالانقلابات العسكرية المتتالية أو التغيرات الدستورية المتعاقبة تميزت أيضاً بضعف العائدات على الاستثمارات فيها نتيجة للمخاطر التي تعترض المشروعات والمستثمرين

6/دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية مثال دول شرق وجنوب آسيا وذلك للاستفادة من هذه التجارب الناجحة.

7/ التركيز على المشروعات العملاقة الكبيرة التي تسود الاتجاهات الاستثمارية في الخطة الاستثمارية ، بالإضافة إلى التركيز أيضاً على مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها صناعات مغذية وأساساً لترسيخ قاعدة الإنتاج الصناعي.

#### المراجع :

1-محمد فتحي شقورة، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة للتنمية 2011-06-  
<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles20>

2-حسين عبد المطلب الأسرج ،سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية.

3- براهيمية أمال،سلامية ظريفة، التعجيل بالتغيير:تعزير الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية ، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية،الجزائر،2006.

4- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2005

5- موفق احمدالسيدي، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد80،2010.

6-فلاح خلف الربيعي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275659>

7-عبدالنبي عبدالمطلب، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصادرات المصرية،2011

• 8- what do you think for the investment in sudan  
investments , <http://www.bbcarabic.com>,2010

9- الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج،النشرة الاقتصادية لدول الخليج،بنك قطر الدولي ،أكتوبر 2011.

10- التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة العربية السعودية،الهيئة العامة للاستثمار،مركز التنافسية الوطني،2011

11-تشام فاروق،الاستثمارات العربية واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد،مؤتمر الاستثمار والتمويل،تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار،الشارقة،2006.

12- صديق محمد عفيفي ، نماذج ومقترحات علمية،الاستثمار في ظل العولمة ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، تطوير الإدارة لجلب الاستثمار،الشارقة،2006.